

أسس الفكر النقدي وقيمه في كتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه) للقاضي الجرجاني

أ.ياسين خروبي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

Comprend livre (médiation entre Mutanabbi et les opposants) sur un certain nombre de points de vue critiques, ce qui indique la sensibilité et la culture torrentielles propriété de l'auteur de ce livre Abul Hassan Ali Abdul Aziz Jerjani connu juge Jerjani, ce qui pourrait sortir de fournir une nouvelle image de la communion est différent de ce qu'il a souffert prédécesseurs dans un grand nombre de questions monétaires, ce qui rend le livre au centre de l'attention des chercheurs dans l'ancienne Agence monétaire d'Arabie

يعتبر الكثيرون أن أبرز ما يحسب للقاضي الجرجاني في تاريخ النقد العربي القديم أنه سعى إلى التقييد، وحاول أن يكون قريباً مما يسمى اليوم (فلسفة المعرفة) فقد قدم الرجل تنظيراً مقبولاً لغير قليل من الظواهر الفنية في الشعر العربي⁽¹⁾. وسنحاول أن نعرض أبرز تلك المبادئ النقدية العميقة التي يقوم عليها التفكير النقدي عند القاضي والتي تعد قيمة نقدية رائعة في ذلك العصر أضاعت الطريق لغيره من النقاد والأدباء ممن جاؤوا بعده، ويمكن توضيح تلك الأسس والقيم على النحو الآتي:

أولاً: البيئة أساس اختلاف أسلوب الشعر:

خصص الجرجاني حيزاً كبيراً من وساطته لبيان مدى تأثير المواطن التي يعيش فيها الشعراء على جودة أشعارهم، ذلك لما للبيئة - حسب رأيه - من أثر بالغ في تمايز الأشعار وتباينها، وبنى رأيه هذا انطلاقاً من «شعور عام، كان يسيطر على أذهان النقاد اللغويين من الرواة آنذاك، وهو أن الشعر الجاهلي يختلف فنياً ولغوياً، حسب درجة تبديه أو تحضره فشعر أهل الوبر، وهم سكان البادية، يختلف فنياً ولغوياً عن شعر أهل الحواضر العربية»⁽²⁾.

وهذا ما يجعل شاعراً جاهلياً من أهل الحواضر كعدي ينظم شعراً أسلس كما يقول القاضي الجرجاني من شعر رؤبة والفرزدق وهما من الأعراب وأهل البادية⁽³⁾.

فجودة الشعر مرتبطة بالبيئة التي يعيش فيها الشاعر، فكما ابتعد عن حياة البدو إلى الحضرة سلسلت ألفاظه، وسهلت معانيه، والعكس صحيح، كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (من بدا جفا)⁽⁴⁾، فأثر البداوة على الشاعر يتضح من خلال معجم الألفاظ التي يستعملها.

من هنا يؤكد الجرجاني أن هناك عوامل تؤثر في أساليب الشعراء وألفاظهم مما يؤدي إلى اختلافها ويذكر من هذه العوامل الطبيعة الشخصية، والبيئة من بادية وحاضرة والحالة النفسية للشخص ومن ثم يقول: «وقد كان القوم يختلفون في ذلكوتباين فيه أحوالهم، فيرق شعر أحدهم، وبصلب شعر الآخر، ويسهل لفظ أحدهم، ويتوَعَّر منطق

غيره وإنما ذلك بحسب اختلاف الطبائع، وتركيب الخلق، فإسلامة اللفظ تتبع سلامة الطبع ودمائة الكلام بقدر دماثة الخلق...»⁽⁵⁾.

وكثر الحواضر وانتقال أهل البوادي إلى القرى مرده عند القاضي اتساع ممالك العرب مع انتشار الإسلام، فلانت الطبائع ورقت القلوب ونتيجة لهذا «اختار الناس من الكلام أئنه وأسهله، وعمدوا إلى كل شيء ذي أسماء كثيرة اختاروا أحسنها سمعاً، وألطفها من القلب موقعاً، وما للعرب منه لغات فاقنصروا أسلسها وأشرها»⁽⁶⁾. ولأن القاضي الجرجاني قد فهم حقيقة تأثير الظروف الطبيعية والاجتماعية في الإنتاج الأدبي، وطبق ذلك عملياً في الرد على ما ادعاه خصوم المتنبي وعابوه في شعره، فيكون بذلك ما توصل إليه منذ القرن الرابع الهجري يطابق «أحدث ما وصل إليه العلم الحديث في تأثير العوامل الطبيعية. فالبيئة الواحدة تكيف أسلوب الإنسان وعقليته، كما تكيف بنيته العضوية»⁽⁷⁾.

وبما أن خشونة الألفاظ ووحشيتها وتوغرُّها سمات غالبية على أشعار القدماء كنتيجة طبيعية لغظة طباعهم وقسوتها- التي هي نتيجة طبيعية لقسوة البيئة وشدتها- فإن عكس هذه الصفات في كلام الشاعر هو النتيجة الطبيعية لبيئة هي عكس البيئة القديمة، أي لبيئة متحضرة رقيقة في مظهرها وفي طباع أهلها⁽⁸⁾.

ومن هنا كان ما ذهب إليه الجرجاني عندما اعتبر أن ميل شاعر متحضر كأبي تمام إلى الإغراب والتعقيد واستخدام الوحشي من الألفاظ هو من قبيل التكلف لم ليس في طبعه جعله يقع في التناقض من ناحيتين «من ناحية يوقعه في التعقيد والاحتذاء، لنموذج في القول أملتته طباع مخالفة لأنها عاشت في بيئة وعصر خلاف عصره وبيئته، ولأنه من ناحية أخرى يوقعه في التفاوت في مستوى كلامه نتيجة لما يتجاذبه من هذين القطبين: مقتضيات العصر والبيئة من جهة والنموذج القديم المحتذى من جهة ثانية»⁽⁹⁾.

فشعر المحدثين يكون أقرب لحياتهم كلما بعد عن الغرابة والبداوة ومال إلى اللبونة والسهولة أما إذا تكلف صاحبه الاقتداء بالأوائل فإن شعره يأتي «أمشاجاً متباينة، فيعيبه تعثره، وعد ملحاؤه بمن أراد تقليدهم، وينبو به مركبه، وتتعثّر قدمه»⁽¹⁰⁾.

على هذا الأساس يرى الدكتور سلام زغلول أن الناقد بمقدوره أن يفرق بين ما ينظمه شعراء البوادي من جهة وما ينظمه شعراء الحواضر من جهة أخرى، لأن أثر البيئة ظاهر لا يمكن تجاهله «فالشاعر الذي يعيش في الصحراء يغرف من ألفاظ بيئته ويستلهم من طبيعتها ما شاء أن يستلهم، والشاعر بعد كل ذلك هو ابن بيئته وعصره، وليس شعر القدماء كشعر المحدثين ولاطلب من المولدين أن يتبعوا الجاهليين في أنماط شعرهم وأساليبهم وصورهم فلكل من الفريقين إمكاناته وظروف بيئته وعصره التي تملّي عليهما يقول»⁽¹¹⁾، فإذا اختار الشاعر المحدث الاقتداء بكلا الفريقين وقع في «جنايات هذا الاختيار... ووجار على عادته يختلج الطبع الحضري، فيعدل به متسهلاً، ويرمي بالبيت الخنث، فإذا أنشد في خلال القصيدة، وجد قلقاً بينها نافرأ عنها؛ وإذا أضيف إلى ما وراءه وأمامه تضاعفت سهولته، فصارت ركافة»⁽¹²⁾. وقصد القاضي بهذا الكلام أبي تمام الذي رام الإقتداء بالأوائل فتفاوتت أشعاره في القصيدة الواحدة، بين الجودة والرداءة.

وهكذا نرى أن الجرجاني قد أحس بأثر البيئة وأشاد به وجهد في تفسيره وتبريره وفي الاستشهاد له والبرهنة عليه والوقوف عند أمثلته وكأنه أراد أن يسوقه مذهباً أو كمذهب في الدرس الأدبي بالقدر الذي يسمح به القرن الرابع الهجري⁽¹³⁾.

وقد سبق القاضي الجرجاني في الحديث عن تأثير البيئة في الشعر ابن سلام الجمحي في كتابه (طبقات فحول الشعراء) بل نجد أن القاضي يستشهد بشعر عدي لتبيان مدى تأثير البيئة في الشعر وهو من الأمثلة التي أوردتها الجمحي، إلى أن القاضي تميز في طريقة طرحه للموضوع بأن أضاف لتأثير البيئة عوامل أخرى كما رأينا- اختلاف الطبائع والمزاج النفسي وغيرها- وبهذا يكون القاضي قد مهد لتكون هذه الفكرة منطلقاً لمعرفة مدى تأثير السياق الخارجي لنص في جودته وهذا ما تتشغل به مدارس النقد الحديثة.

ثالثاً: العدل ونبذ التعصب في النقد:

يفتح القاضي وساطته بمقدمة يلح فيها على نبذ الأهواء في ما يصدره الناقد من أحكام ويدعو إلى ضرورة الإنصاف لأنه أصل العدل، ولهذا وضع القاضي خطوطاً عريضة يستوجب على الناقد التقيد بها، للحكم على أي شاعر، بعيداً عن العصبية في النقد التي تكدر الطبع وتطفئ الذهن، وتلبس العلم بالشك، فتحسن للمنصف الميل؛ فإن استحکم التعصب ورسخ في ذهن الناقد صور له الشيء بغير صورتها، وحال بينه وبين تأمله ويتخطى به من الإحسان الظاهر إلى العيب الغامض؛ فما ملكت العصبية قلباً فتركت فيه للتثبوت موضعاً؛ أو أبقت منه للإنصاف نصيباً⁽¹⁴⁾.

فالحكم النقدي قد يحيد عن الإنصاف والموضوعية، إذا لم يتخل الناقد عن ذاتيته وأحكامه المسبقة والتي لا تستند على براهين مثبتة، بل تستند على دوافع نفسية محضة كالتعصب والحسد والحق، ففي مقدمة كتابه يكرر القاضي لفظة الحسد خمس مرات لتنبهه النقاد من خطورة هذه الصفة البغيضة وأثرها السلبي على تقويم أي عمل أدبي، وهذا واضح في ما اقتبسنا من مقدمة الوساطة « والتنافس سبب التحاسد... فلجأ إلى حسد الأفاضل...كم من فضيلة لم تسترها المحاسد... لكن برزت فتناولتها ألسن الحسد...»⁽¹⁵⁾، هذه الصفة الناتجة عن عصبية غير مبررة حسب رأي القاضي؛ ستجعل من روائع الأشعار ومختاراتها معيبة ناقصة.

ومن هنا كانت دعوة القاضي لنبذ التعصب والعدل في ما يصدره الناقد من أحكام منطلقاً للكثير من الدارسين ليعتبروا في تعليقاتهم عن منهج القاضي في الدفاع عن المتنبي أنه منهج واضح المعالم، بين الملامح، إذ بدأ بالدعوة إلى العدل في الحكم وعدم تناول الموضوع بروح التحيز والهوى له أو عليه⁽¹⁶⁾.

فالقاضي لا يجمال المتعصبين من النقاد بل يصفهم في أكثر من موضع في وساطته بالنقص والتقصير ولذلك يرى أن « أهل النقص رجالان: رجل أتاه التقصير من قبله، وقعد به عن الكمال اختياره، فهو يساهم الفضلاء بطبعه، ويحنو على الفضل بقدر سهمه؛ وآخر رأى النقص ممتزجاً بخلقته، ومؤثلاً في تركيب فطرتة، فاستشعر اليأس من زواله، وقصرت به الهمة عن انتقاله، فلجأ إلى حسد الأفاضل، واستغاث بانتقاص الأماثل...»⁽¹⁷⁾. فدافع الكثير ممن عاب شعر المتنبي هو الحسد و انتقاص الأفاضل للحط من قيمة أشعارهم، وهي حسب القاضي صفة تكدر صفوة النقد وموضوعيته، فسببها عجز الحاسد وعدم قدرته على الوصول إلى المكانة التي يتبوؤها المحسود؛ فيعتمد إلى الانتقاص من كل ما هو جميل وحسن، والتستر عن عجزه بتهمج عن غيره⁽¹⁸⁾.

كما أن القاضي يكرر في أكثر من موضع في كتابه ويلج على فكرة الإنصاف والتثبت في ما يصدره الناقد من أحكام؛ وينبه إلى أن « العصبية قد تحمل العالم على دفع العيان وجدد المشاهدة، فلا يزيد على التعرض للفضيحة، والاشتهار بالجور والتحامل»⁽¹⁹⁾.

وثمة مبدأ يسير عليه القاضي الجرجاني، ينتصر فيه لهذه الفكرة النقدية، هو مبدأ (العدل). والعدل عند القاضي الناقد يستلزم أمرين: الانتصار لمن وقع عليه الجور بسبب ما يدعى من نقيصة، والاعتذار لنقائصه إن كانت هذه موجودة حقاً⁽²⁰⁾، وعن هذا يقول القاضي: « وكما أن الانتصار جانب من العدل لا يسده الاعتذار؛ فكذلك الاعتذار جانب هو أولى به من الانتصار، ومن لم يفرق بينهما، وقتت به الملامة بين تفریط المقصر، وإسراف المفرط، وقد جعل الله لكل شيء قدراً، وأقام بين كل حديث فصلاً، وليس يطالب البشر بما ليس في طبع البشر، ولا يلتمس عند آدمي إلا ما كان في طبيعة ولد آدم...»⁽²¹⁾.

فعلى الناقد الحقيقي أن يكون وسطياً عادلاً منصفاً في ما يصدره من أحكام، ومن أجل هذا عليه أن يتجرد من الأهواء الذاتية و الجنوح إلى الموضوعية، إذ لا مكان للأهواء في العلم فيقول: « وكما ليس من شرط صلة رحمك أن تحيف لها على الحق، أو تميل في نصرها عن القصد، فكذلك ليس من حكم مراعاة الأدب أن تعدل لأجله عن الإنصاف أو تخرج في بابيه إلى الإسراف، بل تتصرف على حكم العدل كي فصرفك»⁽²²⁾.

ودعوة القاضي إلى الموضوعية والتجرد من الذاتية والأهواء الشخصية، مردها طريقة النقد التي كانت شائعة في عصره و التي غلب عليها التعصب لبعض الشعراء دون سواهم إذ إن « هذه العصبية تشوه فطرة الإنسان التي فطره الله عليها، فنفتد الإنسان عفوية الذوق الذي يعد مفتاح لكل عملية نقدية، ثم إن العصبية تكبت في الإنسان كل قدراته العقلية التي على أساسها يبني عمله في تحليل الأعمال الأدبية وتفهمها وتفسيرها»⁽²³⁾. فالقاضي يعتبر الناقد بمثابة قاضي فهو ملزم بتجرد من أهوائه وميولاته الخاصة فيما يصدره من أحكام.

وهذا ما جعل بعض النقاد يصرون على أنه لا يوجد صفة يتحلى بها الناقد أجل وأعظم من صفة العدالة فيوزنها وقيمتها، فيصبح الناقد بذلك بمثابة الحكم الأمين الذي ينبغي أن يضع في يده موازين عادلة، رشيدة لاتميل مع أي هوى ولا أي تعصب⁽²⁴⁾، فالعدل والإنصاف في الحكم ليس شعاراً بل مبدءاً عمل به القاضي من بداية كتابه إلى منتهاه، وطبقه حتى على نفسه فيقول: « وتحكم علي حكم المنصف المتثبت وتقضي قضاء المقسط المتوقف»⁽²⁵⁾، وقوله: « ثم انظر وحكم وأنصف...»⁽²⁶⁾ فنجده يلج على العدل والإنصاف في كل حكم على اعتباره الهدف والأصل في كل عملية نقدية، فالقاضي الجرجاني رجل لا يعرف التعصب كما يقول محمد مندور⁽²⁷⁾. كما أنه يدعو كل ناقد إلى خلع رداء العصبية، فقد « يتفق لأحد هؤلاء غلبة الإنصاف على قلبه في الوقت بعد الوقت، فيخلع رداء العصبية، ويصغي ويميز فيراجع...»⁽²⁸⁾.

فالكثير من النقاد تأخذهم عزة النفس على الرجوع عن موقف أو حكم غير منصف أصدره ظلماً وتعصباً، وإن كان البعض منهم يمتلك صفات الناقد المنصف فلا يتوانى في الرجوع عن موقفه إذا رأى ما ينقضه.

رابعاً: حوافز الإبداع في فن الشعر:

الشعر عند القاضي الجرجاني علم له أدواته وشروطه ومقاييسه الخاصة، التي يجب أن يلتزم بها من أراد قرضه، ومن اجتمعت له هذه الشروط أو العناصر فهو المجيد المبرز فالقاضي يقول: «إن الشعر علم من علوم العرب يشترك فيه الطبع والرواية والذكاء، ثم تكون الدربة مادة له، وقوة لكل واحد من أسبابه؛ فمن اجتمعت له هذه الخصال فهو المحسن المبرز، ويقدر نصيبه منها تكون مرتبته من الإحسان»⁽²⁹⁾.

يجمع القاضي في هذه العبارات المقتضبة، كلاماً بالغ الدلالة بل إنه كلام متقدم على أهل زمانه ومستعصي حتى على نقاد عصرنا الحالي إذ مازالوا منبهرين ومختلفين حوله إذ يخرج القاضي الشعر من الإطار الضيق الذي حشر فيه-عندما حددت مقياسه بالوزن والقافية فقط- ليحمله علم من علوم العرب «على أن نفهم مدلول كلمة علم في هذا العصر الذي لم يكن يفرق بين العلم والأدب، ويجعل كلمة (العلم) شاملة لهما. وهو قد تحدث عن حوافز الإبداع الأدبي، وحددها بصورة أدق مما كانت معروفة عند العرب والإفرنج»⁽³⁰⁾.

فعلى على قدر حظ الشاعر من هذه العناصر يأتي تجويده وتفوقه في ما ينظمه من أشعار على أن درجة الأهمية لهذه الحوافز أو العناصر تختلف من شاعر إلى آخر فإذا «كان تعويل المحدثين على (الرواية) في المقام الأول، فإن تعويل القدماء إنما كان على (الطبع)، رغم أخذهم بالرواية والحفظ»⁽³¹⁾ فالقاضي ينطلق من فكرة مفادها أن العرب كانت «تروي وتحفظ، ويعرف بعضهم برواية شعر بعض وكما قيل: إن زهير كان راوية أوس، وإن الحطيئة راوية زهير... غير أنها كانت بالطبع أشد ثقة وإليه أكثر استئناساً، وأنت تعلم أن العرب مشترك في اللغة واللسان، وأنها سواء في المنطق والعبارة»⁽³²⁾.

فقد تظن القاضي إلى أن الرواية عند العرب بمثابة التلمذة «فمن الشعراء من تتلمذ لغيره بأن صار راوية له فبرز في الشعر سائراً على نهج أستاذه حتى لتتكون أحياناً مدارس بعينها كتلك التي قامت على أوس بن حجر وزهير والحطيئة. وقد أخذ هؤلاء الثلاثة بعضهم عن بعض وحدثنا عن ذلك القدماء، فاستطاع ناقد حديث كالدكتور طه حسين أن يستنبط الخصائص الفنية التي تميز تلك المدرسة وأن يردّها إلى تنقيف الشعر، ثم إلى الاعتماد على الخيال الحسي»⁽³³⁾، فعندما ذكر أن زهيراً كان راوية أوس قصد انه تلميذه ونفس الشيء مع أبي ذؤيب فهو تلميذ ساعدة بن جؤبة وغير ذلك من الأمثلة التي أوردها.

ومن هنا اعتبر الكثيرون أن تحديد الجرجاني لعناصر أو حوافز الإبداع في فن الشعر من الاجتهادات الموفقة التي تحسب له، وقد دفعه إلى استنباطها تساؤله الدائم عن أسباب التفوق في الإبداع الشعري لتكون هذه العناصر- الطبع والرواية والذكاء والدربة- بمثابة الحوافز التي إذا ما توافرت لشاعر اغتفرت زلاته وهناته⁽³⁴⁾.

فالشعر لم يعد مقياسه الوزن والقافية فقط بل لا بد من طبع وذكاء ودربة ورواية، ولعل الجرجاني قد أفاد من الآراء المتقدمة وبنى عليها، فمن النقاد القدماء من فرق بين الشاعر المطبوع والشاعر الذي يعاود النظر في شعره بالتنقيح والتحسين، وأطلقوا على شعر الثاني شعر الصنعة، كما كنا نقرأ عن زهير بن أبي سلمى وغيره ممن سموا بعبيد الشعر⁽³⁵⁾.

والواضح من كلام الجرجاني حسب رأي محمد السمره من خلال تقسيمه لعناصر الفن الشعري (الطبع، والذكاء، والرواية، والدربة) أنها على نوعين: فالطبع والذكاء يولدان مع الفنان، والرواية والدربة تكتسبان فيما بعد (36).

وتحديد القاضي لعناصر أو حوافز الإبداع الأدبي، يعد بحق من القيم النقدية الخالدة في تاريخ النقد العربي القديم، إذ استنتجنا من خلال هذا التحديد درجة النضج التي بلغها التفكير النقدي في ذلك القرن عموماً وعند القاضي الجرجاني بالخصوص.

خامساً: تحكيم الذوق مع التعليل والتحليل:

جعل القاضي من الاحتكام إلى الذوق سبيلاً لكل ناقد من أجل إيجاد حل لما استعصى عليه من المواقف التي يعجز عن تعليلها وتحليلها، ذلك أن القاضي يعتمد وبشكل كبير على تعليلات وتحليلات موجزة تعقب ما يورده من شواهد شعرية، حتى أن الشواهد الشعرية تطغى على الكتاب، فيما تتخللها أحكام نقدية موجزة، ويظهر هذا من خلال الطريقة التي يعرض بها مادة الكتاب؛ فنجده ينصح الناقد الذي يستعصى عليه التفسير أو الحكم على أثر أدبي أو ظاهرة فنية، أن يحتكم إلى «الذوق المصقول المدرب، فقد كان الجرجاني أديباً وناقداً، مرهف الحس... وبهذا جعل الذوق هو الحكم الأخير في روائع الأدب» (37).

فالجرجاني كثيراً ما يترك الحكم لذوقه، فنجده يختار للمتنبّي بعض النماذج التي يعدها من عيون شعره، فقصيدته المتنبّي التي قالها في مصر، ووصف فيها الحمى، تصادف من ذوق القاضي قبولاً ومن نفسه ارتياحاً:

وَرَأَيْتِي كَأَنَّ بِهَا حَيَاءً فَلَيْسَ تَزُورُ إِلَّا فِي الظَّلَامِ
بَدَلْتُ لَهَا المَطَارِفَ وَالحَشَايَا فَعَاقَتْهَا وَبَاتَتْ فِي عِظَامِي
يَضِيقُ الجِلْدُ عَن نَفْسِي وَعَنهَا فَتَوَسَّعَهُ بِأَنْوَاعِ السَّقَامِ

يلق القاضي بقوله: « وهذه القصيدة كلها مختارة لا يعلم لأحد هي معناها مثلها، والأبيات التي وصف فيها الحمى أفراد قد اخترع أكثر معانيها، وسهل في ألفاظها، فجاءت مطبوعة مصنوعة، وهذا القسم من الشعر هو المطمع المؤيس» (38).

فالحكم الصادر عن ذوق مجرب، مصقول بالدربة وطول الممارسة، يكسبه صداقية يستغني معها المتلقي على حاجته إلى الشرح والتفسير (39).

وعليه نجد القاضي الجرجاني يعطى للذوق أهمية بالغة فيتميز جيد الكلام من رديئه سواء كان هذا الكلام شعراً أو نثراً كما في قوله: « فإن العامي قد يميز بذوقه الأعراب والأضراب، ويفصل بطبعه بين الأجناس والأبهر» (40).

واحتكام القاضي إلى ذوقه الشخصي نابع من إيمانه الراسخ بفكرة مفادها أن أي عمل أدبي يقاس « بمقدار تأثيره في نفس السامع وهزها، وهذا لا يكون إلا بما يحويه من عناصر إنسانية صادقة يكون لها صدى في النفوس، وهذا اتجاه نفسي في النقد قل أن تجد له مثيلاً عند النقاد الآخرين والحق أن صفة الإنسانية واضحة عند هذا الناقد في كثير من اتجاهاته» (41).

فنجده يعلق على قصيدة للبحثري بقوله: « ثم تأمل كيف تجد نفسك عند إنشاده، وتفقد ما يتداخلك من الارتياح، ويستخفك من الطرب إذا سمعته، وتذكر صبوة إن كانت لك تراها ممثلة لضميرك، ومصورة تلقاء ناظرِك»⁽⁴²⁾، ولا يكتفي القاضي بهذا التعليق الذي يميل فيه إلى ذوقه الفني النابع من إنسانيته الطاغية على الكثير من أرائه النقدية، فنجده يقول: « فإن قلت: هذا نسيب والنفس تهش له والقلب يعلق به والهوى يسرع إليه فأشدد له في المديح قوله:

بلونا ضرائب مَنْ قَدْ نَرَى فما إن وجدنا لَفَتَّحَ ضَرَبِيَا
هو المرء أبدت له الحادثاً ت عزمًا وشيكًا ورأيًا صليبا
تتَلَّ في خُلُقِي سُؤْدِدِ سمحاً مُرَجِّي وبأساً مَهِيبا
كالسيفِ إن جئته صارخاً وكالبحر إن جئته مستثيباً»⁽⁴³⁾.

فالقاضي يعطي بعداً إنسانياً نفسياً للنقد، إذ استسقى بعض أرائه النقدية من ذوقه الشخصي النابع من تركم خبراته الأدبية.

ومع هذا يظل التعليق ضروري لتعزيز ما يذهب إليه أو ما يصدره الناقد من أحكام في ذهن القارئ كما هو الحال عندما يعرض بعض ما عيب على المتنبي ثم يعرض بعض جيده فيقول: « وليس من شرائط النصفة أن تنعى على أبي الطيب بيتاً شذَّ، وكلمة ندرت و قصيدة لم يسعده فيها طبعه ولفظة قصرت عنها عنايته، وتنسى محاسنه وقد ملأت الأسماع، وروائعه وقد بهرت، ولا من العدل أن تؤخره الهفوة المنفردة، ولا تقدمه الفضائل المجتمعة، وأن تحطه الزلة العابرة ولا تنفعه المناقب الباهرة»⁽⁴⁴⁾.

وقد أورد القاضي الكثير من الأمثلة معتمداً على منهج المقايسة بين الأشباه والنظائر، كما فعل في تعليقه ما عابه النقاد على أبي الطيب من إفراط و إغراق و غلو في الكثير من أشعاره كما في قوله:⁽⁴⁵⁾

ولو قَلَمُ أَلْقَيْتُ فِي شِقِّ رَأْسِهِ من السُّقْمِ ما غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبِ

فبعدما يورد القاضي هذا البيت مع مجموعة أخرى من أبيات المتنبي، و التي بالغ فيها وأغرق في ألفاظها ومعانيها، يورد في المقابل مثيلتها من أشعار المتأخرين والمتقدمين ليبرر إفراط المتنبي ويؤكد أن الإفراط مذهب عام في المحدثين، وموجود كثير في الأوائل، والناس فيه مختلفون⁽⁴⁶⁾.

فالقاضي يدعو صراحة إلى الاعتدال في النقد بالذوق المثقف الذي يعتمد على إقامة الحجة ومقارعة الدليل بأقوى منه، ولا يعترف بالنقد الذاتي⁽⁴⁷⁾، وهذا ما يشي به قوله: « فأما وأنت تقول: هذا غث مستبرد، وهذا متكلف متعسف، وإنما تخبر عن نبو النفس عنه، وقله ارتياح القلب إليه»⁽⁴⁸⁾، أما التعليقات الموجزة التي يعقب بها القاضي الشواهد الشعرية، فقد استندت إلى حجج وبراهين انطلاقاً من فكرة المقايسة التي اعتمدها الجرجاني في مادة الكتاب، فهو يورد ما عيب على المتنبي ويقبسه بشواهد متعددة من شعر القدماء والمحدثين من أجل بيان أن ما عيب على أبي الطيب يعاب على غيره أيضاً.

سادساً: الحكم الفاصل بين طرفي المخاصمة:

الجزء الأخير من الوساطة يضعنا في أجواء محاكمة بين متنازعين، يكون القاضي الجرجاني هو المستمع لطرفي النزاع، ثم يفصل بين المتخاصمين بإصدار الحكم، هذا الحكم « هو النهاية التي ينتهي إليها كل نقد، أو محاكمة، لأن فيه يكون القول الفصل بين المتنازعين، والجواب الموضح للغامض المبهم من الأمور، ومن البديهي أن الحكم لا يتخذ شكلاً واحداً ثابتاً، بل يتغير ويتحول ويتغير القضايا المطروحة، وتتغير المرجعية المعتمدة في ذلك»⁽⁴⁹⁾، وربما كان لاشتغال الجرجاني بالقضاء تأثيره الواضح في معالجته لمادة كتابه الوساطة، كما هو الحال في تعامله مع ما أخذ عن المتنبي، فيقول على لسان خصوم المتنبي: «قد صغر الليلة ثم استطالها فقال: لُبَيْلَتْنَا المَنُوطَةُ بالتناد. قال أبو الطيب: هذا تصغير التعظيم، والعرب تفعله كثيراً، قال لبيد:

وكلُّ أناسٍ سوفَ تدخلُ بينهمُ دُويهيَةٌ تصفُرُ منها الأتاملُ

أراد لطف مدخلها فصغرها. وقال الأنصاري: أنا عُدَيْقُها المُرَجَّبُ، وجُدَيْلُها المَحْكُكُ؛ فصغر وهو يُريد التعظيم»⁽⁵⁰⁾.

وبعدما يريد القاضي حجة طرفي الخصومة، يدلي بحكمه وهو الفاصل في المسألة مع الالتزام بالوسطية وعدم الميل لطرف دون آخر، فيقول: «أما تصغير اللفظ على تكثير المعنى فغير منكر؛ وهو كثير في كلام العرب؛ ولكن في احتجاج أبي الطيب خلل؛ من قبل أن دويهيّة في هذا الموضع تصغير في المعنى واللفظ، وكذلك جذيلها المحكك لأن هذا لا يكون لطيف الجرم؛ وإنما هو جزم من النخلة تحتك به الإبل...وقول أبي الطيب "لُبَيْلَتْنَا" خارج مخرج الذم والهجو، ثم قد أزال الالتباس وأفصح عن المراد بقوله: "المنوطة بالتناد" فقد بين أنه لم يرد قصر مدتها»⁽⁵¹⁾.

فتصور لنا الوساطة محاجات بين طرفي القضية - المتنبي و خصومه - تنتهي بالحكم الفاصل الذي يصدره القاضي الجرجاني، والذي جعل من العملية النقدية « محاكمة ترتفع فيها الدعوات، ويختصم في ظلالها المختصمون وفيها بيت في الأمور بتنا عادلاً، يوفر لكل ذي حق حقه، وينزل كل منزلته التي أنزله فيها عمله وأوصله إليها جده ومثابرتة»⁽⁵²⁾.

وقد كشف هذا المنهج الذي يتبعه القاضي على جانب آخر من شخصية المتنبي الشاعر فعرفنا على شخصية المتنبي المطلع والحافظ لعلوم اللغة وتراثها الأدبي وكأن الجرجاني يحاول أن يعرض المآخذ التي عابها القدماء على المتنبي، مشفوعة برأي الشاعر فيها وتعليه إياها، وبالتالي يبقى المجال مفتوحاً أمام المطلع على الوساطة؛ وهذا حين يقرأ المآخذ التي عابها القدماء على المتنبي، ورد المتنبي عليها⁽⁵³⁾.

ورغم أن هذه الطريقة في التناول انحصرت في الصفحات الأخيرة من الكتاب، وهي الصفحات التي خصصها المؤلف لما أنكره خصوم أبي الطيب في بعض أشعاره؛ ومع هذا تعد هذه الطريقة سابقة تفرد بها القاضي حين منح الفرصة للشاعر كي يرد عن ما كان يؤخذ عليه.

سابعاً: منهج القاضي في الوساطة

إذا كان الأمدي قد اعتمد على (الموازنة) في عمله النقدي، لأنه كان أمام شاعرين (أبي تمام والبحتري) ولأن بينهما نقاط توافق ونقاط اختلاف، مما أتاح الفرصة أمام الأمدي وبشكل كبير للموازنة بين هذه النقاط، ولكن ما يثير التساؤل؛ على ماذا سينكئ القاضي الجرجاني في محاولته التوسط بين طرفي الخصومة حول شعر المتنبي من هنا كانت « المقايسة هي المبدأ الكبير في نقد الجرجاني؛ فالناقد الذي يتحرى الإنصاف قبل أن يفرد عيوب شاعر أو حسناته بالتميز عليه أن يقيسه على ما كان في تاريخ الشعر والشعراء، فلا يستهجن خطأه في اللفظ لأنه قلما تجد شاعراً سلم من هذا الخطأ، ولا يستنكر خطأه في المعنى فكم عدد العلماء من صنوف هذا الخطأ في شعر الأقدمين، ولا يسقط شاعر بسبب التفاوت في شعره»⁽⁵⁴⁾.

ولنفهم منهج القاضي في الوساطة نعيد إلى الذاكرة المشهد الذي تهجم فيه الحاتمي على المتنبي « فحينما اقتحم عليه مجلسه في دار البصري وأخذ يسرد ما استرذله من شعره لم يكن دفاع المتنبي عن نفسه فيما حكاه الحاتمي إلا أن قال: أين أنت من قلبي كذا وكذا؟ أما يكفيك إحساني في هذه وتغفر لي إساءتي في تلك؟! »⁽⁵⁵⁾.
فالقاضي عندما يحاول أن ينصف المتنبي، لا يقوم بمناقشة ما حاول خصومه تخطئته فيه بل يقيسه بأشباهه ونظائره عند الشعراء المتقدمين، ويبين أنهم لم يسلموا هم أيضاً من الخطأ وعليه فإن « أساس منهج الجرجاني في النقد يمكن أن نلخصه في جملة واحدة هي أنه رجل " يقيس الأشباه والنظائر " وعلى هذا الأساس بنى معظم "وساطته" بين المتنبي وخصومه»⁽⁵⁶⁾.

ولا يعني القول بأن القاضي قد اعتمد على منهج قياس الأشباه بالنظائر في دفاعه عن أخطاء المتنبي، عدم وجود طرق أخرى استعان بها في الرد عن المعيين عن شاعره فجنده يلجأ إلى « مناقشة المأخذ الفنية واللغوية، التي أخذها بعض النقاد عليه، ورأى أنها تحتاج لمناقشة وتصويب أن أمكن، توجيه ألفاظها ومعانيها على نحو مخالف لتوجيهات هؤلاء النقاد الذين هم أحد رجلين، إما نحوي لغوي لا بصر له بالشعر، وإما معنوي لا علم له بالإعراب ولا اتساع: له في اللغة»⁽⁵⁷⁾، وكشف الجرجاني في هذه المناقشات عن علمه الواسع بعلم اللغة، وإحاطته بجانب لا بأس به من المسائل اللغوية على اختلافها بين المدرستين الكوفية والبصرية.

كما أن الكثير من الدارسين يلح على أن « المقايسة التي سار عليها القاضي الجرجاني - لا تخلو من مزلق كالتعميم والإيهام المنطقي وعدم الوقوف على رأي قاطع لا سيما فيما لا يمكن الاتفاق عليه بين النقاد ذوي الأذواق المختلفة»⁽⁵⁸⁾.

وقياس الأشباه بالنظائر ليس سبيل القاضي الوحيد في الدفاع عن المتنبي، بل قد استعان بطريقة ثانية، قام فيها بالأخذ من حسنات الشاعر بمقدار سيئاته، أي من كل سيئة حسنة أو أكثر، والحكم له أو عليه يكون من خلال طغيان الحسنات على السيئات أو العكس؛ وسمى هذه الطريقة (المقاصة) وصرح بذلك في قوله: « هذا ديوانه حاضراً و شعره موجوداً ممكناً هلم نستقرئه ونتصفحه، ونقلبه ونمتحنه، ثم لك بكل سيئة عشر حسنات وبكل نقیصة عشر فضائل، فإذا أكلنا لك ذلك واستوفيته، وقادك الاضطراب إلى القبول أو البهت، ووقفت بين التسليم والعناد عدنا بك إلى بقية شعره فحاججناك به، وإلى ما فضل بعد المقاصة فحكمناك إليه»⁽⁵⁹⁾.

والأمر الذي اعتمده القاضي في المقاصة هو «ما قال أبو إسحاق القيرواني من أنه قد تدخل اللفظة في شفاعة اللفظة ويمر البيت من خلال الأبيات وتعرض الحكاية في عرض الحكايات يتم بها المعنى المراد وليست مما يستجاد»⁽⁶⁰⁾، فطريقة المقاصة سارت جنباً إلى جنب مع طريقة قياس الأشباه والنظائر في دفاع القاضي الجرجاني على المتنبي.

وما يتفق عليه الكثير من الدارسين لكتب تراث النقد العربي، أن كتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه) يعد بحق بصمة مشرقة ومتميزة في تاريخ النقد العربي، وهذا مرده أن التفكير النقدي عند الجرجاني يتسم بقدر كبير من النضج والكمال، يدنو به من أن يكون منظراً أدبياً كبيراً، إذا لم يقف القاضي عند حد وصف الظواهر والتعليق العابر عليها، بل تعدى ذلك إلى آفاق التفلسف وبيان ماهيات والعلل، ومرجع ذلك قدرته، فيما يبدو، على الإحاطة بطبيعة الشعر العربي قديمه وحديثه وتحديد آفاق التجديد التي طرأت عليها.

الإحالات:

- 1- التفكير النقدي عند العرب، عيسى علي العاكوب، دار الفكر سوريا، ط1، 2006م ص268
- 2- الخصومة بين القدماء والمحدثين في النقد العربي القديم، د.عثمان موافي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ط3، 1995 م، ص19
- 3- ينظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد الجاوي، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ط1، 2006م، ص25
- 4- ينظر: الوساطة، ص25
- 5- الوساطة، ص25
- 6- الوساطة، ص25
- 7- مشكلة السرقات في النقد الأدبي، مصطفى هدارة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958م (د.ط)، 263
- 8- ينظر: دراسات في النقد العربي، عبد الحكيم راضي، مكتبة الأدب، القاهرة، ط2، 2006م، ص197
- 9- المرجع نفسه، ص199
- 10- تاريخ النقد الأدبي والبلاغة، حتى القرن الرابع الهجري: د.محمد زغلول سلام، منشأة المعارف الإسكندرية (د.ط) 1982م ص358
- 11- ينظر: المرجع نفسه، ص291.
- 12- الوساطة، ص28
- 13- ينظر: القاضي الجرجاني والنقد الأدبي، عبد العزيز قلقيلة، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر (د.ط) 1973م، ص309
- 14- ينظر: الوساطة، ص343
- 15- ينظر: الوساطة، ص11
- 16- ينظر: تاريخ النقد الأدبي والبلاغة، ص369
- 17- الوساطة، ص11
- 18- ينظر: القيمة النقدية لكتاب الجرجاني (الوساطة بين المتنبي وخصومه)، دراسة لحسن أبو الرب، جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 21 (2) العدد1، 2007م
- 19- الوساطة، ص180.

- 20- ينظر: التفكير النقدي عند العرب، ص269
- 21- الوساطة، ص13
- 22-لوساطة، ص 12
- 23-مفهوم النقد الأدبي في كتاب الوساطة للقاضي الجرجاني، دراسة لـ: بالقاسم مالكية، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد (01)، 2002م
- 24-ينظر: النقد الأدبي، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ط 1 (د.ت)، ص57.
- الوساطة، ص22 25
- 26-الوساطة، ص31
- 27-ينظر: النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة، محمد مندور، دار نهضة مصر (د.ط) (د.ت)، ص265
- 28- الوساطة، ص54
- 29- الوساطة، ص 23
- 30- القاضي الجرجاني الأديب الناقد، محمد السمرة، المكتب التجاري للطباعة والنشر ببيروت، ط1979، ص132
- 31-التفكير النقدي عند العرب، ص271
- 32- الوساطة، ص23
- 33- النقد المنهجي عند العرب، ص258-259
- 34- ينظر: التفكير النقدي عند العرب، ص270
- 35- ينظر: القيمة النقدية لكتاب الوساطة، دراسة لـ: حسن أبو الرب، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد22(2)، 2007م
- 36-ينظر:القاضي الجرجاني الأديب الناقد، ص133
- 37- القاضي الجرجاني الأديب الناقد، ص151
- 38- الوساطة، ص108-109
- 39- ينظر: معايير النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري، أحسن مزدور، مكتبة الأدب القاهرة، ط1، 2008م، ص28
- 40-الوساطة، ص343.
- 41- النقد المنهجي عند العرب، ص263
- 42- الوساطة، ص33
- 43- الوساطة، ص33
- 44-الوساطة، ص92.
- 45-ديوان،المتنبي،دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت(د.ط)1983م ج1ص139.
- 46-ينظر: الوساطة، ص348.
- 47-ينظر: النقد الأدبي، مصطفى السيوفي، دار البيان للطباعة مصر (د.ط)، 2002م ص15
- 48- الوساطة، ص91
- 49-مفهوم النقد الأدبي في كتاب الوساطة للقاضي الجرجاني، دراسة لـ: بالقاسم مالكية، مجلة الأثر، الجزائر، العدد (01)، 2002م
- 50-الوساطة، ص379-380

- 51-الوساطة، ص380
- 52-مفهوم النقد الأدبي في كتاب الوساطة للقاضي الجرجاني، دراسة لـ: بالقاسم مالكية، مجلة الأثر، الجزائر، العدد (01)، 2002م
- 53-ينظر: القيمة النقدية لكتاب الوساطة، دراسة لـ: حسن أبو الرب، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 22 (2)، 2007م
- 54- ينظر: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، "نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري"، د.إحسان عباس، دارالشروق عمان، ط4، 2006م. ص309
- 55- القاضي الجرجاني والنقد الأدبي، ص234
- 56- النقد المنهجي عند العرب، ص256
- 57- الخصومة بين القدماء والمحدثين في النقد العربي القديم، ص112
- 58- اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع للهجرة، منصور عبد الرحمن، مكتبة الأنجلو المصرية ط1(د.ت). ص276
- 59- الوساطة، ص55
- 60- القاضي الجرجاني و النقد الأدبي، ص239